

Distr.: General
7 January 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ الفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

التقرير الخامس عشر للأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوفيه بتقارير خطية عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات كل ستة أشهر، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على أن تتضمن تلك التقارير تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الخامس عشر التطورات التي استحدثت منذ صدور تقريره الرابع عشر (S/2018/648) في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ثانياً - التطورات

٢ - كما أشير إلى ذلك سابقاً، حُقِّضت نسبة الإيداعات من عائدات النفط في صندوق التعويضات لعام ٢٠١٨، بموجب قرار مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ٢٧٦ (٢٠١٧)، من ٥ في المائة إلى ٠,٥ في المائة.

٣ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد مجلس الإدارة دورته الخامسة والثمانين. وأثناء الجلسة العامة الافتتاحية، أعاد وفد العراق تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس الإدارة ذات الصلة. ورحّب مجلس الإدارة باستمرار التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها، وأشار إلى أنه بموجب القرار ٢٧٦ (٢٠١٧)، فإن النسبة المئوية للعائدات المودعة في صندوق التعويضات سترتفع اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ من ٠,٥ في المائة إلى ١,٥ في المائة.

٤ - بلغ متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات لعام ٢٠١٨ ما مجموعه ٣٠ مليون دولار. ومنذ صدور تقريره السابق، سددت لجنة التعويضات دفعتين فصليتين للكويت، قيمة كل منهما ٩٠ مليون دولار، وذلك في ٢٠ تموز/يوليه و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وبعد تسديد هاتين



الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سَدَّدتها اللجنة حتى الآن ٤٨ بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز ٤,٤ بلايين دولار يتعيّن دفعه لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقّية. واستناداً إلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق وإلى التوقعات الأخيرة، يُرتقب أن يسدّد الرصيد غير المدفوع في عام ٢٠٢١.

٥ - وأود أن أشير إلى أن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. وبما أن عملية المراجعة لهذا الحساب عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ستجرى في عام ٢٠١٩، فإن نتائج هذه المراجعة ستدرج في التقارير المقبلة. غير أنني أود، بالنظر إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح إزاءها، أن أعرب عن ارتياحي إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها بإيداع المبالغ المستحقة لصندوق التعويضات.

٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري المتواصل لحكومة العراق ولجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.